(الضحايا والتعويض)

بين قانون المحكمة الجنائية الدولية وقانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بجرائم ضد الانسانية

المحامي/ حسن شعبان

فيما يأتي جانب من الكلمة التي ألقاها السيد حسن شعبان المنسق العام لمنظمة حقوق الانسان والديمقراطية في العراق بالندوة التي عقدتها في عمان / الاردن. الفدرالية الدولية لحقوق الانسان.
أيها الخيرون من نشطاء حقوق الانسان ومناضليهم اشكركم باسم أول منظمة لحقوق الانسان انبثقت في العراق بعد سقوط النظام (منظمة حقوق الانسان والديمقراطية) وباسم كل الشرفاء الخيرين والمحبين لمبادئ حقوق الانسان على هذه الالتفاتة لمائدة العراق المستديرة واتمنى ان تكون مناسبة للوقوف الى جانب العراق ومنظمات مجتمعه المدنية الفتية.

أيها الاخوة الأعزاء:
عقود من الزمن غابت عن العراقيين أي معنى للتعددية الفكرية والسياسية وثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية وساده القمع والاستبداد والانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان على أيدي اعتى الأنظمة رجعية وعنصرية وطائفية تكاد لم تشهدها البشرية في عصور محاكم التفتيش وهولاكو وهتلر وغيرهم من الطغاة. ولم يتردد النظام السابق ورئيسه في ارتكاب اكثر الجرائم خطورة في مجال القانون الدولي الانساني، منها جريمة الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، ولم يتورع في استخدام الاسلحة المحرمة دولياً ضد شعبه في حلبجة. ومع بالغ الاسف لم يكن للقانون الدولي الانساني دور عملي في محاكمة الطغاة ولم يمد ذراعاً قضائية تمنعه من الاستمرار في جرائمه مما أودى بحياة مئات الألوف من العراقيين بينما اختصر الأمر على مجرد الرفض الاخلاقي الاستنكار. وبعد سقوط النظام التقت الارادة العراقية والدولية في ان يكون مرتكبو هذه الجرائم في قبضة العدالة وعلى ان لا يفلت احد منهم من العقاب بعد ان وصلت مجازرهم عنان السماء بشرط ان تكون هناك محاكمة عادلة ونزيهة وقانونية تعطي المتهم كامل حقوقه التي أقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما ان من الضروري ان تعطي الضحايا حقهم في مشاهدة جلاديهم في المحاكمة وحقهم في تعويض معنوي ومادي يليق بهم. وكان الجدل قائماً في العراق وخارجه يتلخص بمن يتولى محاكمة هؤلاء هل محكمة جزاء دولية خاصة بالرئيس العراقي السابق واقطاب نظامه كما يجري الآن في يوغسلافيا أم محكمة وطنية عراقية؟
وحسم الخلاف لمصلحة محكمة وطنية عراقية نتيجة اصرار العراقيين، على ان تدعم بقضاة وخبراء دوليين اضطرت في اثره سلطة الاحتلال الى إصدار قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الانسانية. وبعد الانتخابات العامة التي شهدها العراق وقيام الجمعية الوطنية والحكومة العراقية الانتقالية ثم اعتماد هذه المحكمة وقانونها وبذلك أسقطت احتجاجات المتشككين من انها محكمة غير قانونية ولم يعد للجدل أي معنى في هذا المجال..
تضمن قانون المحكمة الفصل الأول في تأسيسها وهيكلها التنظيمي واختصاصاتها، إذ تتألف من محكمة جنايات واحدة او اكثر من خمسة قضاة وهيئة تمييزية من تسعة قضاة ويكون رئيس الهيئة التمييزية الرئيس الأعلى للمحكمة وقضاة التحقيق، والفصل الثاني في الهيئات الاخرى الادعاء العام والدائرة الإدارية وما يتعلق بهما.
اما الفصل الثالث فغطى اختصاصات المحكمة وولايتها، فشملت اولا جريمة الابادة الجماعية وثانياً جرائم ضد الانسانية وثالثاً جرائم الحرب ورابعاً انتهاكات القوانين العراقية، وتضم التدخل في شؤون القضاء وهدر الثروة الوطنية واستخدام المناصب، وتعلق الفصل الرابع للقانون بمسؤولية جنائية فردية وهي ولاية المحكمة على الجرائم المرتكبة بصفة شخصية او بالاشتراك او تقديم العون او التعويض على نحو مباشر وعلنى وكذلك الشروع بارتكاب الجريمة.
وتضمن الفصل الخامس قواعد الاجراءات وجمع الادلة ومنها حماية الشهود والضحايا والأمور الاخرى.
الفصل السادس تضمن المبادئ العامة للقانون الجنائي وهي في حالة وجود فراغ قانوني، فنص على ان تطبق احكام القوانين الجزائية العراقية وقانون أصول المحاكمات، كذلك نص على ان للمحكمة الجنائية ومحكمة التمييز الاستعانة باحكام المحاكم الجنائية الدولية عند تفسيرها للقانون. وتعلق الفصول الاخرى للقانون في قضايا التحقيق والاحالة ومراجعة قرار الاحالة وضمانات المتهم، فالجميع متساوون أمام المحكمة والمتهم بريء حتى تثبت ادانته امام المحكمة وفقاً القانون وحقه في محاكمة عادلة ونزيهة وعلى ان يعلم المتهم بمضمون التهم الموجهة إليه وان يتاح له الوقت والتسهيلات الكافية لاعداد دفاعه وان تتاح له الحرية في الاتصال بمحام بملء ارادته ويجتمع به على انفراد وطلب شهود الدفاع ومناقشتهم وشهود الاثبات وتقديم أي دليل يعزز دفاعه والاستعانة بمحام غير عراقي مع شرط ان يكون المحامي العراقي هو الرئيس واخيراً في المحاكمة واجراءاتها وفي طرق الطعن واعادة المحاكمة وتنفيذ الاحكام والاحكام العامة الختامية، وكانت هذه العجالة لضرورات الزمن ليس إلا ولانكم على دراية تامة في قانون المحكمة الجنائية الدولية وسوف اكتفي بذلك وادخل فوراً في نقاط الاتفاق والاختلاف والتقييم.
اولاً: من الواضح تماماً ان الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة العراقية جريمة الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب تكاد تكون متطابقة شكلاً وموضوعاً وتفصيلاً مع احكام قانون المحكمة الجزائية الدولية ولا أكتم سراً حينما اقول ان المشرع في المحكمة العراقية فقد نقل حرفياً نصوصاً كثيرة في هذا الاختصاصات.
ولعل ابتعاد المشرع العراقي كلياً عن جريمة العدوان يعود لمبررات خاصة تحكم العراق ولا علاقة لها بجريمة العدوان ذاتها واكتفى بجريمة الحرب حتى يجنب العراق ويرفض ما يسمى التعويضات الدولية التي اثقلت العراق من الناحية المادية كثيراً، ومن ناحية أخرى فان الحروب التي خاضها النظام العراقي ورئيسه لم تكن - بموافقة وقبول الشعب العراقي وارادته وهذا ما اقر به المجتمع الدولي والدول التي خاضت معه هذه الحروب، ولا تقبل العدالة ان يتحمل شعب العراق وزر ما لجأ إليه طاغية مستبد مارس السلطة بشكل غير شرعي.
اما الاضافة التي أوردها قانون المحكمة العراقية باضافة الجرائم التي انتهكت القوانين والقضاء والأموال العامة واستغلال المناصب وهذا شأن عراقي له مبرراته.
نستدل من ذلك ان القانون العراقي من حيث الاختصاص قد التحق بالقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الانساني في هذا المجال وهي نقطة ايجابية تسجل له.
اما الخلافات أو بالاحرى الاختلافات في الاجراءات وشكليات التحقيق او الادعاء العام راجع الى ان القضاء العراقي يأخذ بالنظام الانكلوسكسوني منذ انبثاق دولته الوطنية ولا يشكل ذلك خلافاً جوهرياً، لكن كل هذا وبصراحة لا يمنعنا من القول ان قانون المحكمة الجنائية العراقية يحمل كثيراً من الثغرات او الانتقادات مما حدا بالعديد من المنظمات الحقوقية الدولية والاقليمية ان توجه له بعض الانتقادات:
١. من حيث التكوين ودرجات التقاضي والقضاء الاعتيادي: لقد خرج قانون المحكمة التخصصية عن القضاء الاعتيادي حينما وضع للمحكمة هيئة تمييزية خاصة وليست محكمة تمييز العراق اليت تشكل على درجات البت بالقوانين العراقية وأصبحت اقرب الى (المحكمة الخاصة) وابتعدت عن القضاء الاعتيادي التي تشكل محكمة التمييز أهم حلقاته وأكثرها احتراماً، وتقديراً على هذا فقد اخطأ مشرع المحكمة الجنائية المتخصصة عندما سار بعيدا عن القضاء الاعتيادي وارتضى طريقا خاصاً قلل من قوة المحكمة ونزاهتها وحتى عدالتها، ذلك لان محكمة تمييز العراق تعد القضاء المتميز في العراق، وقد اضطر النظام السابق الى تشكيل محاكم خاصة بعيداً عن الرقابة التمييزية الاعتيادية.
٢. في اختيار قضاة المحكمة الجنائية العراقية: وهي مسألة مهمة ورئيسة تتعلق بمهنية وحقوقية المحكمة، ذلك لأن تعيين القضاة من غير صنف القضاة في الخدمة تجاه المحامين والقضاة السابقين سابقة لا مبرر لها وتتقاطع مع النزاهة والعدالة، وكان بالامكان الاستعانة بالقضاة الدائمين في هذه المحكمة وتعيين المحامين في اماكنهم حرصاً على سمعة وعدالة هذه المحكمة المهمة، فضلاً عن ان تعيينهم بشكل مؤقت ولمدة خمس سنوات يجعل منهم غير مكترثين لمستقبلهم القضائي من حيث القدرة القانونية أو النزاهة والعدالة لهذا كان على المشرع ان لا يقع في هذه الثغرة ويلجأ الى القضاء الاعتيادي في اختيار قضاة المحكمة.
اما بصدد الضحايا ودورهم في المحكمة، فبالرغم من ان قانون المحكمة لم يشر الى دورهم كون قانون العقوبات وقانون الاصول الذي أخذ به قانون المحكمة في حالة الفراغ القانوني منح الحق للضحايا بتقديم الشكاوى والحصول على التعويضات تحت باب الحق المدني وتكون المحكمة ملزمة بتقدير والزام دفع التعويض وبذلك يكون قد قارب المحكمة الجنائية الدولية في قانونها.
وقبل ان اختتم لابد من ان اذكركم بقوانين صدرت في العراق لانصاف الضحايا واسترداد ما فقدوه في ظل النظام السابق.
١. قانون استرداد العقارات المصادرة قسراً من اصحابها: بموجب هذا القانون سلم للذين صودرت عقاراتهم عنوة او الى قرارات تبعية للمحاكم، إذ اعتاد النظام السابق ان يصادر ممتكلات معارضيه، باعادتها إليهم بعد ان يلتجئ الى محاكم خصصت لهذا الغرض لاثبات ادعاءاتهم، وبعد ان يثبت ذلك يقرر اعادتها الى اصحابها الشرعيين (الضحايا) مع تعويض مادي للمالكين الآخرين وبذلك يكون هذا القرار قد انصف الضحايا. وقد بدأت اللجان اعمالها وصدرت عدة قرارات لها.
٢ . قانون تعويض متضرري النظام السابق: شمل هذا القانون جميع المتضريين من النظام السابق وعوائل الشهداء وتعويضهم مادياً ومعنوياً على ان تشكل لجان في جميع مناطق العراق برئاسة احد القضاة للنظر في هذه الطلبات وانصافهم.
ألا ان هذا القانون لم يتم تنفيذه لما عليه من التزامات تفوق القدرات العراقية الحالية، ونأمل في تنفيذه لانصاف ضحايا القمع من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل عملية المصالحة الوطنية التي اشترط بها بدء المحاكمة العادلة وانصاف الضحايا إذ يعيش هؤلاء بظروف صعبة للغاية دون مستوى الفقر الاعتيادي.
واخيراً فان المهمة الرئيسة أمامنا جميعاً هي مراقبة اعمال المحكمة التي تبدأ في الشهر القادم وعلى منظماتنا جميعاً ان تكون مهتمة.

الأبيض والأسود

زهير كاظم عبود

صواريخ كاتيوشا وقذائف مورتر وهاونات وألغام أرضية ضد الآليات وألغام فردية ضد الافراد، وقذائف (ار بي جي) سفن، وصواريخ موجهة وقواعد للصواريخ، ومئات الأطنان من المتفجرات والعدد الهندسية ذات العلاقة بالجهد الهندسي العسكري القتالي، وقنابل ورصاص خارق وحارق وهاونات متعددة الأحجام وقذائف جاهزة لها، ورشاشات متنوعة ومسدسات تكفي لسنين عراقية عجاف وطوال.

ولما يزل من يوهمنا ويحاول أن يذر الملح والرماد في العيون بأن من يقاتلون أهل العراق حفنة من العصابات وشذاذ الافاق.
الحقيقة أنهم جيش متسلح بترسانة من الأسلحة والذخائر إضافة الى الامكانات المادية الهائلة التي تتمتع بها قياداته التي تترابط بشكل عنكبوتي وكبير، غير أن ما يجعل المرء ينظر بشيء من الريبة، ان شعب العراق يواجههم بالدعاء والتمنيات وبالقبض على عدد ضئيل منهم بين مدة وأخرى.
ما تم القبض عليهم يعدون أفرادا عرضوا ضمائرهم وأجسادهم وعقولهم للبيع لشتى أنواع الأسباب، هؤلاء الأفراد لايشكلون الخطر الذي تشكله قيادة الإرهاب في العراق،هؤلاء لا يشكلون قيمة أو اهمية مقابل الرؤوس المتخمة بالشر والفجور والتي وظفت ارواحها لسفك دماء العراقيين وإشاعة الخراب في بلد من اجمل بلدان الله، والأكثر سخرية وحزناً في الوقت نفسه أن هذه القيادات تتنقل بين الدول العربية التي تحتفي بها وتقابلها وتفسح لها بعض الفضائيات المجال لكي تقيء ما يجيش بعقولها من أفكار شريرة تحت غطاء القومية مرة والدين مرات اخرى وباسم الوطنية في العديد من المرات، فلما تزل هذه العقول تعتقد ان العراق ضيعة لايمكن ان تفلت من ملكيتها، وأن شعب العراق هو حق لهم ويجب ان يكون تحت قياداتهم، وهم يملكون المال والقوة والتأييد العربي والسلاح العسكري وتوفرت لها جميع أشكال الدعم اللوجستي والإعلامي من اجل طلاء أهدافها وشعاراتها بالصبغ الوطني والحرص زعماً على مستقبل الأمة ووحدتها التي أصبحت في خطر التفكيك والتمزق، وأن أخطاراً عديدة تحيط بالعراق غير انها الخطر الحقيقي الذي يحيط بالعراق.
شعارات وبراقع ورصاص وصواريخ وأموال وبهائم مفخخة وجاهزة في كل الأوقات، ومواجهات غير متكافئة وغير متعادلة في كل المقاييس.
ومن الطريف ان يكون القتلة مجهولين على الدوام، فيقدمون على اغتيال مسؤولين وعراقيين عاملين وفاعلين ومساهمين في بناء العراق الديمقراطي والفيدرالي من قبل هؤلاء المجهولين، مثلما يقوم المجهولون أنفسهم بقطع الطرق وخطف النساء والأطفال وجز الرؤوس، ويقوم المجهولون بالتصدي لسيارات المسؤولين في الدولة العراقية والتعرض لهم وقتل بعضهم ومحاولة قتل بعضهم الاخر في وضح النهار، غير أننا لم نسمع أن هؤلاء المجهولين تعرضوا لمدير أمن من دوائر صدام، ولا لعنصر من عناصر المخابرات المبادة، ولا لعنصر من عناصر الأمن الخاص التابع للطاغية، لم نسمع أن هؤلاء المجهولين قد خدشوا جدار بيوت بعض قيادات البعث المباد أو تعرضوا لمسؤول في سلطة الدكتاتور، لقد تركز كل عمل المجهولين على قتل العراقيين.
ودأبت وزارة الداخلية والمتحدث الرسمي باسم الأمن القومي وغير القومي أن تضع اتهام ارتكاب الفعل برقبة المجهولين، حتى أن قاتلي الأبرياء في سلمان باك وقاطعي الرؤوس صاروا من المجهولين، كما إن هذه الاعداد التي نشاهدها في التلفزيون وهي تعيد اعترافاتها التي سبق وأن ادلت بها أمام قضاة التحقيق كان يقودها مجهول وأنها لا تعرف لماذا تقتل ولماذا تتصدى للعراقيين؟
أين جدية التحقيقات التي تجريها المؤسسات القضائية أو الأمنية لمعرفة رؤوسهم وخيوطهم والدول التي تستمر في إمدادهم بالرعاية والإسناد؟ أين أسماء ووقائع قياداتهم التي نعرفها ونشير اليها والتي لم يتم القبض عليها بالرغم من كل مايحدثه تخريبهم وجرائمهم في العراق؟
انهم جيش كامل العدة والعدد بينهم من تم استيراده، وبعضهم من تم إرساله لينتقل الى الجنة التي حجزوا له مكاناً أكيداً فيها ضمن سفريات سريعة تنقل البلداء والبهائم والسذج من بلداننا العربية التي اشتهرت بهذا النمط من البشر الى العراق.
حتى أن بعض من يزعم انه رجل دين ويحق له الإفتاء صار يحرض ويدعو لقتل العراقيين من دون ان يخضع لمساءلة أو تحقيق أو تصد له من رجال الدين الحقيقيين، وصار بعض رجال الدين جاهزاً لإصدار الفتوى وعلى وفق ما يريدها منه السلطان والحاكم وعلى وفق الصيغة التي ترضيه وتناسب مزاجه ومزاج فضائياته، كما تجمع عدد من رجال الدين في بلد عربي يصدرون الفتاوى تحث على قتل العراقيين فقط، ويصدرون فتاوى اخرى تختلف عنها في أراضيهم، حتى صار القاتل في العراق شهيداً ومقاوماً وبطلاً، وصار في دول أخرى ارهابياً وقاتلاً ومنحرفاً، وصار في العراق ضامناً للجنة، غير انه في دول اخرى وصل الى جهنم وبئس المصير.
ولم تزل وزارة الداخلية العراقية تقاتل هذا الجيش بإمكانات الشرطة المحدودة، ولما تزل بواكير قواتنا الوطنية المسلحة الفتية تقاتل جيشاً متكامل العدة والعدد تحرسه وترعاه كل دول الجوار بامكانات منخورة وفي منتهى البساطة.
لم يزل القتلة يمخرون الشوارع بسياراتهم وأسلحتهم يقتلون وينسحبون بكل بساطة وبكل اطمئنان، ولما يزل القتلة يذبحون العراقيين وهم يصرخون بصوت أجش لا اله الا الله، ويتبرقعون بأسماء تتبرأ منهم أبداً، فلم يجدوا سوى أسماء الأنبياء والأولياء والألقاب المقدسة ليرتكبوا جرائمهم تحت غطائها لعلهم يريدون ان يزيدوا من جريمتهم في الإساءة الى دين المحبة والسلام فوق كبائرهم المركبة.
انهم جيش كامل العدة ويملكون مصادر التمويل التي يفتقر اليها المواطن العراقي، ويملكون الأسلحة الفتاكة والدعم، ولكم أن تستمعوا الى صرخات أهل المدائن واللطيفية وهم يتوسلون بالحكومة أن تقوم بتسليحهم فهم قادرون على حماية انفسهم من الإرهاب والإرهابيين، ولكن لاحياة لمن تنادي!!
طالعوا ما أوردته صحيفة إيلاف بصدد اغتيال مسؤول في وزارة الداخلية حيث يقول الخبر :
((وقال مصدر في وزارة الداخلية العراقية - فضل عدم الكشف عن اسمه - ان "ثلاثة مسلحين مجهولين قتلوا اللواء محسن عبد السادة مساعد وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات". واوضح ان "الحادث وقع عند الساعة ٤٥:٨ بالتوقيت المحلي (٤٥:٤ تغ) في منطقة الدورة جنوبي بغداد بالقرب من مسجد حاتم السعدون". واضاف المصدر ان "المهاجمين الثلاثة كانت تقلهم سيارة من طراز اوبل المانية الصنع عندما فتحوا النار عليه وهو في طريقه الى عمله في الوزارة".
من جهة اخرى اكد المصدر ذاته ان "مسلحين مجهولين قاموا صباح اليوم باغتيال المقدم علاء خليل ابراهيم ضابط جوازات جانب الرصافة من بغداد (شرقي بغداد)" من دون اعطاء المزيد من التفاصيل عن ظروف الحادث. وكان العميد جهاد اللعيبي المفتش العام في وزارة الداخلية قد اصيب بجروح بالغة وقتل اثنان من حراسه الشخصيين الارباعاء. واعلنت مجموعة المتطرف الاردني (ابو مصعب الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في العراق، مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف اللعيبي.))
وهجوم بالصواريخ من قبل مجهولين وقذائف تتساقط فوق رؤوس الناس وعلى بيوتهم من قبل مجهولين، واغتيالات تتم من قبل مجهولين، وقتلى يتساقطون امام ابواب منازلهم وعلى مشهد من عيون أطفالهم من قبل مجهولين، وأعضاء في مجلس الحكم والبرلمان العراقي الجديد وفي مؤسسات الدولة يقدم عليها مجهول، وقتلة مجهولو الهوية و محل الإقامة تعجز القوات الأمريكية والمخابرات المركزية وقواتنا الوطنية وكل الاحزاب العراقية التي عارضت صدام عن تكتشف مكانها ومخابئها، والمجهول يتربص بكل عراقي يخرج من بيته أو في الطريق الى عمله أو دائرته أو عند عودته أو بعد ان يقف أمام باب المخابز يريد شراء الخبز لأولاده، او انه يعود من الصلاة فيقتل ويموت بفعل المجهول.
وصار المجهول في الحياة العراقية يوزع البيانات ويقرر الخيانة ويفتي ويعلق القرارات على حيطان بيوت الله، وصار المجهول يصدر الاوامر فيتم تنفيذها، وصار المجهول يقود المجموعات المسلحة ويوزع المال ويستورد ويخطط وينتقل بين مدن العراق، وصار المجهول يلتقي في الجامعة العربية ويحضر المؤتمرات العربية من دون ان نكتشف هويته ومن ودون أن يعرف هو نفسه عن اسمه وحقيقته.
نحن بحاجة لأن نكون على بينة من نتائج التحقيقات التي تجرى مع المتهمين وهل اغلقت لمجهولية الفاعلين؟ ام انه تم التوصل حقاً الى القيادات المتهمة والمبتلية بدماء العراقيين ليسجلهم التاريخ بكل خسة واحتقار؟؟
أين صار من كان يوظف المال والجهد الهندسي والتخطيطات من اجل إيقاع اكبر الخسائر بشعب العراق؟
نحن بأمس الحاجة لنتصارح ولتقول لنا الحكومة التي ينبغي أن لا تكون صريحة وحسب انما حريصة على الدم العراقي والمحنة العراقية فلقد بلغ السيل الزبى، وصارت ارواحنا تسأل عمن يقف الموقف الخسيس و---النذل من اهل العراق؟ وعمن يخون العراق مستغلاً أحلك الفترات التي يمر بها؟
نحن بحاجة لأن تكشفوا لنا الأوراق فلم نعد نقتنع بأن مجهولين يسفكون الدماء العراقية، ولم نعد نصدق أن المجهول يقوم بالقتل والأغتيال وزرع العبوات الناسفة من دون ان نعرفه أو نستطيع تشخيصه، نحن بحاجة لأن نتعرف على الأبيض من الأسود.
وأن نقتنع فعلاً اننا نواجه جيشا متمكنا من التسليح وتوفر الاموال التي يتم بها شراء الذمم والضمائر واستئجار الفضائيات والصحف لإعماء الضمائر وشراء الذمم، لما نزل ننتظر مواجهة جادة وحقيقية تحفظ الدم العراقي وتجتث الإرهاب وجذور المجرمين المستوردين أو الذين نشرهم الطاغية أو من الذين ينفذون تعليماته في قتل ابناء العراق من الشرطة الوطنية أو تخريب العراق الذي كان قد تمنى في أكثر من مقام أن يتحول الى خراب وموت وبؤس حين يتم سلب السلطة منه ومن عائلته المبادة.
لما نزل نريد ان نعرف الأبيض من الأسود!!
وبدلاً من ظهور الرعاع والمجرمين المأجورين نريد محاكمة قيادات الإرهاب ورؤوس العصابات التي تعيث في ارواح اخوتنا وفي بلدنا خراباً وفساداً.